موقع الدول العربية ضمن العولمة الاقتصادية

الدكتورة جميلة الجوزي

أستاذة محاضر قسم أ – جامعة الجزائر3

ملخص:

قد شاع استخدام مصطلح العولمة وانتشر على نطاق واسع، منذ أواخر ثمانينات القرن العشرين، لعلاقته الوثيقة بالتطورات والتحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية العميقة التي يشهدها العالم منذ ذلك الحين، والدول العربية كغيرها من الدول، لا يمكنها أن تعيش بمعزل عن تلك التحولات، فلا خيار أمامها سوى المحاولة المستمرة للاندماج في العولمة الاقتصادية. فما هي الفرص التي تتيحها العولمة؟ وما هي الآثار السلبية التي تخلفها؟ وما موقع الدول العربية في مؤشرات العولمة؟

للإجابة عن هذه الأسئلة حاولنا التطرق أولا لمفهوم العولمة، وأهدافها، وأبعادها، ثم عرجنا على الجوانب الإيجابية لها والفرص التي تتيحها للدول العربية، والآثار السلبية عليها، وصولا إلى وضع الدول العربية في مؤشرات العولمة.

مقدمة:

شهد العالم منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين تحولات اقتصادية عميقة ، تجسدت في التحرير التدريجي لحركة السلع والخدمات ورأس المال والأشخاص والتكنولوجيا بين الدول، وتصبح حكومات الدول أكثر هشاشة أمام اجتياح الكيانات الكبرى. وتعاظم الدور الذي تؤديه من أجل جعل الاقتصاد العالمي أكثر انفتاحا وأكثر ترابطا متجاوزة بذلك الحدود السياسية للدول.

1– محاولة تحديد طبيعة العولمة

يختلف تعريف العولمة الاقتصادية من اقتصادي إلى آخر، كل حسب انتمائه الفكري وحسب موقفه من العولمة، إلا أن ذلك لا يمنع من إعطاء تعريف يتفق حوله العديد من الاقتصاديين.

1–1 مفهوم العولمة الاقتصادية: العولمة هي زيادة الترابط والاعتماد المتبادل بين الدول، بشكل يحول العالم إلى قرية عالمية صغيرة، تتميز بحرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص والمعلومات بين الدول.

2-1 أهداف العولمة الاقتصادية: تسعى العولمة الاقتصادية – حسب مؤيديها – إلى تحقيق مجموعة من الأهداف إذا تحققت عم الخير والرفاهية وساد السلام والعدل أرجاء المعمورة، وأما هذه الأهداف فيمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

أ) تفكيك وإزالة الحدود الفاصلة والحواجز العازلة بين الشعوب، وإنهاء التوجهات الجزئية للدول، والاقتصاد المحلي، والقضاء على حالة الانعزال القومي، وإيقاف ظاهرة التقوقع الذاتي بما يسمح بإنشاء سوق عالمية مفتوحة لكل المؤسسات والشركات والأفراد في مختلف أنحاء المعمورة، حيث يصبح العالم قرية صغيرة يسودها جو من الائتلاف والتوافق بين الأطراف المكونة لها.[2]

ب) بناء هياكل إنتاجية مثلى لإنتاج السلع، وتقديم الخدمات، وصناعة الأفكار على مستوى الحجم الاقتصادي الكبير الذي يأخذ في معطياته السوق العالمي الجديد، والذي يفرض على الأطراف المختلفة الاعتراف به، ليس كواقع فقط بل باعتباره هو الأفضل والأحسن، وإنما باعتباره كذالك يقدم لهم[3]:

- الأكثر إشباعا لاحتياجاتهم، والأكثر توافقا مع متطلباتهم.
- الأكثر استجابة، والأسرع إتاحة، والأوسع اختيارا.
- الأيسر من حيث الحيازة، ومن حيث الانتفاع.

ج) إعطاء الفرصة الكاملة للإبداع والتطوير، للوصول إلى:

- سلع مبتكرة وجديدة.
- نظم تسويق عالية الكفاءة.
- أدوات تمويلية مبتكرة ومشتقة، كالنقود الإلكترونية، التي تضمن تغطية النشاط الاقتصادي، وتحقيق الانتعاش والرواج الدائم والمستمر.
- نظم تشغيل وإدارة الموارد البشرية محفزة على تعظيم الإنتاجية، وتحسين الأداء.

ه) الانطلاق إلى آفاق شاسعة، وإلى نطاقات واسعة، وإلى مجالات غير مسبوقة تضفي قدرًا كبيرًا من التقدم، والرقي، والتنمية المستديمة.

و) الوصول إلى رابطة إنسانية شاملة تعتمد على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.[4]

ز) الوصول إلى وحدة الإنسانية جمعاء، أي تذويب الفوارق بين الأجناس والقوميات من خلال تكثيف عمليات الاختلاط والمزج بين عناصر الجنس البشري حتى يحدث التقارب، والانسجام، والائتلاف والتوافق.[1]

---

[1] بركان (زهية)، "العولمة والاستثمار الأجنبي المباشر، حالة الجزائر"، في مجلة آفاق اقتصادية، العدد 2، جوان 2003،

[2] السيد (عاطف)، العولمة في ميزان الفكر، مطبعة الانتصار، الإسكندرية، سنة 2001، ص16.

[3] الخضيري (محسن أحمد)، العولمة الاجتياحية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001، ص 148

[4] الخضيري (محسن أحمد)، العولمة، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2000، ص119.

ح) تحقيق وحدة العالم من خلال الاندماج والتكامل، وتنمية الإحساس بأهمية الأمن الجماعي والتصدي للمخاطر التي تهدد استقرار وأمن العالم.

ط) إزالة كل أشكال التعصب والتناقضات بين المجتمعات، ونبذ فوارق الأجناس من خلال التركيز على الهوية العالمية.

ي) تنمية الاتجاه نحو إيجاد لغة اصطلاحية واحدة تتحول بالتدريج إلى لغة وحيدة للعالم، يتم استخدامها وتبادلها سواء للتخاطب بين البشر أو بين الحاسبات الإلكترونية، أو بين مراكز تبادل البيانات.[2]

كما تهدف العولمة في الدول النامية وفي الدول العربية خاصة إلى:

- تصفية أنماط الإنتاج غير الرأسمالي وتصفية شروطه لصالح نمط الإنتاج الرأسمالي وحده وشروطه.
- جعل العدد المتزايد للسكان يظل يعمل وينتج ويستهلك في ظل شروط رأسمالية.
- اعتماد المنتجين المباشرين على العمل المأجور وجعل دخولهم تعتمد على معطيات السوق لا على الترتيبات الاجتماعية.

2- الأبعد الأساسية للعولمة

تعتبر العولمة عملية معقدة ومتشعبة لها أبعاد متنوعة ومتداخلة، أهمها:

2-1- الأبعاد السياسية: نعني بالسياسة تدبير شؤون الدولة، وإذا كانت شؤون الدولة تبتلعها العولمة، لأن العولمة تعني رفع الحواجز والحدود أمام الشركات والمؤسسات والشبكات الدولية، الاقتصادية منها والإعلامية، لتمارس سلطتها بوسائلها الخاصة ولتحل محل الدولة في ميادين المال والاقتصاد والإعلام...إلخ. وهكذا تتقلص شؤون الدولة إلى شأن واحد تقريبا هو القيام بالدركي لنظام العولمة.

والعولمة تقتضي الخوصصة أي نزع الملكية من الدولة ونقلها للخواص في الداخل والخارج، وهكذا تتحول الدولة إلى جهاز لا يملك، ومن لا يملك لا يراقب ولا يوجه. وبالفعل فدور الدولة في المراقبة والتوجيه في المجال الاقتصادي يؤول إلى الصفر في الظل العولمة، أما في مجال الإعلام والثقافة والاتصال فما على الدولة إلاّ تسهيل الاتصال وسريان الإعلام لفائدة الشبكات العالمية. وأما السياسة الخارجية فتتولاها – في ظل العولمة – بصورة مباشرة أو غير مباشرة مؤسسات المجتمع الدولي وعلى رأسها مجلس الأمن الدولي.[3]

---

[1] نفس المرجع السابق، ص119.

[2] نفس المرجع السابق، ص119.

[3] الجابري (محمد عابد)، «قضايا في الفكر الاقتصادي»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص151.

جميع هذه الشؤون التي تنتزعها العولمة من الدولة تنتزعها أيضا من السياسة وهذا ما يتجلى من خلال ما يلي[1]:

أ) تراجع مبدأ السيادة الوطنية للدول: ظل مبدأ السيادة الوطنية – منذ نشأته عام 1576 – يمثل حجر الزاوية للتنظيم الدولي. إذ نصت عليه وأقرته كافة القوانين والمعاهدات والأعراف الدولية، إلى أن لحقه التغيير بشكل ملموس منذ منتصف القرن العشرين،[2] وذلك بسبب عدة أمور أهمها: التدخل لاعتبارات إنسانية، والتدخل لحماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات العرقية، والتدخل بدعوى مقاومة الإرهاب الدولي....إلخ، وعلى الرغم من التأكيد النظري على احترام حقوق الإنسان فأحيانا توجد فجوة بين النظرية والتطبيق، حيث نشأت ازدواجية المعايير بسبب هيمنة الدول الصناعية الكبرى على مجلس الأمن وعلى الأمم المتحدة. واستغلال هذه الدول لوضعها وسطوها كقوة عظمى للتدخل في الشؤون الداخلية للدول واستصدار قرارات باسم الشرعية الدولية لحصار بعض الشعوب.[3]

ب) تراجع قوة الدولة القومية وتضاؤل دورها: يمكن أن نرجع الأسباب والعوامل التي هيأت لإضعاف دور الدولة القومية وتراجع دورها إلى:

– سقوط الاتحاد السوفياتي كقوة قطبية واضمحلال قوته وتفكك إمبراطوريته.

– الاتجاه نحو التحول الديمقراطي والأخذ بالتعددية السياسية.

لقد أصبحت الدولة- من منظور الرأسمالية – تمثل عائقا أمام حركة القوى الرأسمالية وجهودها في تحقيق أهدفها، ومن ثم جاءت دعوة القوى الرأسمالية إلى إحلال الشركات متعددة الجنسيات محل الدولة، ولكي يكون الاقتصاد هو المهمين على السياسة، وهكذا تحددت مهمة الدولة في عصر العولمة – من وجهة نظر الليبراليين الجدد – في كونها مجرد مضيفة للشركات متعددة الجنسيات ترحب وتقدم الخدمات والتيسيرات وتقوم بدور الدركي لمصالح الرأسمالية العالمية.[4]

---

[1] محمود (مصطفى منصور ممدوح)، «الأبعاد السياسية والاقتصادية للعولمة»، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد 2، المجلد 38، سبتمبر 2001، ص ص 95 – 110.

[2] الرشيدي أحمد، التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية (سلسلة بحوث سياسية) عدد85، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ،1994، ص ص8-11.

[3] السيد عاطف، مرجع سابق، ص58.

[4] الجنحاني (الحبيب)،" ظاهرة العولمة، الواقع والآفاق"، في عالم الفكر، الكويت ، أكتوبر1999،ص19

ج) بروز مفهوم الحكم بدل عن الحكومة: أصبح مفهوم الحكم أكثر دلالة في الواقع السياسي الوطني والدولي الراهن، إذ لم تعد الحكومات وحدها التي تستلم وظائف الحكم، بل تشاركها في هذه الوظائف جهات عديدة أخرى داخلية وخارجية.[1]

ويمكن القول أن ضعف قوة الدولة القومية وتراجع دورها هو الذي مهد إلى توزيع وظائف الحكم التي كانت تحتكرها الحكومات على العديد من القوى غير الرسمية.

د) تزايد الاتجاه نحو التكامل بين دول الشمال مع زيادة التفتت والتشرذم في دول الجنوب: ظهر على الساحة الدولة منذ مطلع التسعينات – من القرن العشرين– تيارين متضادين يعملان في آن واحد، حيث نجد عوامل التفكك السياسي قد أتت على العديد من الكيانات السياسية في شرق أوروبا، والإتحاد السوفياتي السابق، وفي مناطق عديدة أخرى من العالم، وهذا بسبب الصراعات العرقية أو النزاعات الطائفية أو الحروب الأهلية...إلخ.

أما دول الشمال فزاد اتجاهها نحو التكامل الاقتصادي والتعاون الأمني، وما الوحدة الأوروبية التي بدأت بالمجال الاقتصادي وانتهت بالمجال السياسي– حيث برزت فيها عدة كيانات فوق وطنية كالبرلمان الأوروبي – إلا خير دليل على ذلك.

وتجدر بنا الإشارة بصدد التعرض إلى موضوع التكامل الإقليمي إلى أنه يعتبر محاولة للتحصن وراء جدرانه للحيلولة دون الذوبان في طوفان العولمة[2]. و أبرز ما يتميز به التكامل الإقليمي هو أنه يمتلك المقومات الرئيسية للمشاركة الناجحة في الاقتصاد العالمي.[3]

وخلاصة القول أن في الوقت الذي تزداد فيه الدول المتقدمة (دول الشمال) تماسكا للتحكم في أنماط التعامل الدولي، بما تفرضه من معايير تخدم مصالحها فقط، تزداد الدول النامية (دول الجنوب) تشرذما لتعيش على هامش التعاملات الدولية مكتفية بما تلقيه إليها الدول المتقدمة من فتات لتبقي عليها ضمانا لاستمرارية استغلالها في أداء الأعمال التي ستكف هي عن القيام بها.

2-2 الأبعاد الثقافية: تسعى العولمة إلى ترسيخ مجموعة من القيم الثقافية الجديدة التي يمكن إبرازها من خلال العناصر التالية:

---

[1] الجابري (محمد عابد)، "العولمة والهوية الثقافية"، في المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 228، فيفري 1998، ص 19.

[2] هيجوت (ريتشارد)، العولمة والإقليمية، اتجاهان جديدان في السياسة العالمية، سلسلة محاضرات الإمارات، رقم 25، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي 1998، ص 45

[3] مورود (فيليب يفارج)، العولمة (سلسلة ماذا أعرف)، موسوعة العلوم للشباب، الأهرام، القاهرة، 2000، ص 125.

أ) التمكين للنزعة المادية على حساب النزعة الروحية: يولي الإنسان – في عصر العولمة – اهتمامه بالماديات حيث تتجه آليات العولمة الثقافية (كالسينما العالمية وبعض القنوات الفضائية) إلى التركيز على مواد الترفيه الخالية من أي مضمون قيمي حيث يتعامل معها المشاهد باعتبارها مادة للتسلية فقط، إذ ينعدم أثرها بمجرد انتهاء عرضها وأنها لا تخلف وراءها أي أثر تثقـــيفي حقيقي.[1] ناهيك عن الاضمحلال الذي تسببه هذه الآليات لنظام القيم والأخلاق فيكرس منظومة جديدة من المعايير التي ترفع من قيمة المنفعة الفردية الأنانية، وتذهب بالمحتوى الأخلاقي والإنساني لسلوك الإنسان.[2]

ب) محو الخصوصية الثقافية والترويج لفكرة الثقافة العالمية: غالبا ما تعجز الدول النامية – ومنها العربية – على وقاية نفسها من تأثيرات الثقافات الوافدة فتضطر إلى التخلي التدريجي عن سماتها وقيمها الثقافية لصالح الثقافة العالمية، وبهذا الصدد يميل مهندسو العولمة الثقافية إلى التركيز على ثقافة الصورة. فقد أصبحت الصورة – في ظل العولمة الثقافية – هي المفتاح السحري لنظام إنتاج وعي الإنسان بالعالم.[3] فالصورة هي المادة الثقافية التي يمكن تسويقها على أوسع نطاق جماهيري، إذ لا تحتاج الصورة إلى المصاحبة اللغوية لتصل إلى الفرد في عقر بيته، عكس الثقافة المكتوبة فتراجعت معدلات القراءة أمام هجمة الإعلام السمعي البصري.

ج) التمكين لسيادة القيم الفردية ونمط الحياة الغربية: يعود السبب في هيمنة الثقافة الغربية بصفة خاصة على الثقافة الإنسانية إلى العوامل التالية:[4]

- سيطرة الدول الغربية على تكنولوجيا الإعلام والاتصال ونقل المعلومات.

- هيمنة الدول الغربية على إنتاج المادة الإعلامية والثقافة والإعلانية، وكذا كافة عمليات تدفق الأفكار والمعلومات عبر العالم.

- هيمنة شركات الإعلان الغربية وخاصة الأمريكية على عمليات التسويق العالمي، مما أكسبها قدرة على تشكيل أذواق واتجاهات ورغبات المستهلكين أو المتلقين.

---

[1] صالح (ماجدة)، الآثار الإعلامية والثقافية للعولمة على دول المنطقة العربية وإمكانية مواجهتها، مؤتمر العولمة والعالم العربي- مركز دراسات وبحوث الدول النامية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ماي 2000، ص 68.

[2] بلقزيز (عبد الإله)، "العولمة والهوية الثقافية"، المستقبل العربي، العدد 229، مارس 1998، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 96.

[3] نفس المرجع السابق، ص 95.

[4] محمود (مصطفى منصور ممدوح)، العولمة، دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية،2003 ، ص 76.

– تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية دولة المهاجرين، فهي خليط من الجماعات العرقية والثقافات، ليست لها هوية ثقافية خاصة، مما جعل الثقافة الأمريكية تلقى القبول لدى مختلف الشعوب التي تجد فيها بعض ملامح ثقافتها.

– هيأت قوة الاقتصاد الأمريكي لازدهار صناعة الثقافة في الولايات المتحدة الأمريكية (كالسينما، النشر الموسيقي والتلفزيون).

على الرغم من أن هذه الأبعاد تبدو في مجملها سيئة بالنسبة للوطن العربي إلا أن تحديد الأثر النهائي يتوقف ليس فقط على إرادة القوى الدافعة للعولمة، وإنما أيضا على مدى قدرة الدول العربية على التعامل مع تلك الأبعاد وبالتحديد مدى قدرتها على صياغة مشروع وطني وجماعي يتقاطع مع العولمة ولكنه لا يندمج فيها، وبالتالي فإن أي اقتراحات أو نتائج في هذه الصدد لن تكون واقعية إلا بإصرار وتماسك الدول وحفاظها على هويتها.[1]

2– 3 الأبعاد التكنولوجية: تميل القوى الاقتصادية المسيطرة تكنولوجيا إلى تأكيد سيطرتها عبر الزمن، بوسائل مستحدثة تمثلت في ثورة الاتصالات ثم الثورة العارمة في حقل تكنولوجيا المعلومات وتحديدا ظهور تقنية الرقمنة كوسيلة لنقل المعلومات وشبكة الانترنيت، حيث يشكل سوق التكنولوجيا العنصر الأكثر تأثيرا في مجال توحيد السوق العالمية، وذلك عن طريق تنشيط أساليب الإنتاج وتحديد ظروفه الفنية.

تؤثر التكنولوجيا على العولمة من ثلاث جوانب التالية:[2]

أ)– ابتداع طرائق إنتاج عالمية لتلبية طلب أكبر عدد من المستهلكين المحليين والأجانب.

ب)– تحسين طرائق النقل والمواصلات لنقل كميات أكبر من المواد لمسافات طويلة بتكاليف منخفضة، وفي أقرب وقت ممكن.

ج)– تحسين وسائل ومعالجة المعلومات للتحكم في الموارد والعمليات في أماكن مختلفة في العالم.

ولكن تتركز أنشطة البحث والابتكار والتطور التكنولوجي في المراكز الرئيسية للإنتاج الدولي أي الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان، أما الدول العربية، فبالرغم من أنها تسعى لاكتساب التكنولوجيا من خلال

[1] سليم (جيهان)، "عولمة الثقافة وإستراتيجية التعامل معها في ظل العولمة"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 293، جويلية 2003، ص 128.

[2] صيام (وليد زكريا)، فرص نجاح المؤسسات الصغيرة في ظل العولمة، ورقة مقدمة في ملتقى العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، مرجع سابق، ص 5.

الشركات متعددة الجنسيات التي تنشط فيها، إلا أن هذه الأخيرة هي جزء متكامل من المجالات العلمية والفنية والاقتصادية للشركات الأم، ولا توجد عمليات البحث والتطوير في الدول المضيفة، بل أن عمليات ملائمة التكنولوجيا لا تتم بصورة منظمة سوى في حالات نادرة، وعندما تقتضي الضرورة وجود مثل هذه الأنشطة فهي تخضع لسيطرة الشركة الأم وإشرافها، لضمان السيطرة المركزية على المؤسسات التابعة لها.

إن التطور التكنولوجي ابتكار يصنعه الإنسان من أجل إشباع رغباته بأقل مجهود ممكن، وهو أيضا يفتح أسواقا لاستيعاب هذه المنتجات المبتكرة، وهذه الأسواق تظل مفتوحة لأن الإنسان لا يتوقف عن الابتكار والتطور المستمر للتكنولوجيا، وأثناء تطويره للتكنولوجيا يندفع إلى المزيد من العولمة التي تساعد على زيادة فعالية تقسيم العمل الدولي، حيث تتخصص كل دولة في إنتاج التكنولوجيا التي تنفرد وتتميز بها، وبالتالي تنتج تكنولوجيا جيدة بتكلفة منخفضة.

وإذا كانت الدول العربية لا يمكن أن تكون مصدرا لتدفق المعلومات والتكنولوجيا إلى الدول المتقدمة، فإن الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية لديها أحدث تكنولوجيا المعلومات. حيث أن ما يزيد عن نصف الأخبار الأجنبية التي تتلقاها الدول الأخرى تأتي من وسائل الإعلام الأمريكية.[1]

2-4 الأبعاد الاجتماعية: يعتبر المجتمع مجال حركية ومسار العولمة، حيث تدفع هذه الأخيرة إلى الالتقاء والتقارب بين المجتمعات وزيادة التفاعل بين الحضارات، لذا لا يمكن تحديد وحصر الأبعاد الاجتماعية للعولمة، لكن هذا لا يمنع من تلخيص أهمها فيما يلي:[2]

أ)- انتشار بعض أنماط السلوك الاجتماعي الغربي مما يؤدي إلى حدوث اصطدام مع تقاليد بعض الدول النامية.

ب)- ميل متوسط العمر في الدول الأوروبية إلى الشيخوخة مما يؤدي إلى هجونة عرقية نتيجة الحاجة إلى عمالة مؤهلة من بلدان الجنوب (ذات الفئة العمرية الشبانية الغالبة).

ج)- اندثار الأسرة في كثير من المجتمعات، والاتجاه نحو الانخراط ضمن مجموعات مقاصدية (ريادية)، حيث أصبح الفرد يفقد جذوره ليرتبط بشكل مجرد بأشخاص غير معروفين، له معهم نفس المصلحة عبر شبكة الأنترنيت.

د)- تزايد خطورة جماعات الجريمة المنظمة التي تعتمد على الاستخدام المكثف لمنجزات التكنولوجيا في عملياتها، والتي يتعدى نشاطها حدود الدولة الواحدة.

---

[1] أبو قحف (عبد السلام)، العولمة، طفل الخطيئة لثورة المعلومات والاتصالات، التنوير الزائف، ورقة مقدمة في ملتقى العولمة وانعكاساتها على الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[2] حجاج (قاسم)، العالمية والعولمة، جمعية التراث، غرداية، الجزائر، 2003، ص ص 289-291.

ه)– انتعاش التجارة غير المشروعة بصفة عامة والمخدرات بصفة خاصة، حيث أدت تجارة هذه الأخيرة إلى تنشيط حركة التجارة العالمية وانخفاض تكاليف النقل، والتوحيد المتزايد للأسواق المالية العالمية، ومع إمكانية إجراء التحويلات النقدية عبر الحدود بالكومبيوتر، إلى الإسهام في عولمة تجارة المخدرات.

و)– تزايد دور المنظمات الدولية غير الحكومية، ولعل من بين العوامل التي هيأت لتعاظم دور هذه المنظمات بروز مجموعة من القضايا والمشكلات ذات الصبغة العالمية سواء من حيث أسبابها أو آثارها أو من حيث سبل مواجهتها ومن بين هذه الموضوعات قضايا حقوق الإنسان، حقوق المرأة، حقوق الطفل، مشكلات انتشار الأمراض والأوبئة، المشكلات البيئية كمشكلات الجفاف والتصحر وتلوث البيئة، والاحتباس الحراري...إلخ.[1]

2–5 الأبعاد البيئية: تعتبر بعض القضايا البيئية، مثل سخونة الأرض، قضايا عالمية بحتة، وتتطلب تعاونا دوليا، ويكون التعود على هذا التعاون أسهل في عالم متكامل اقتصاديا. وثمة اتفاق واسع بين العلماء على أن النشاط الإنساني قد تسبب في سخونة الكرة الأرضية، وأن تغيرات مناخية أكبر ستتبع ما لم تتخذ إجراءات جماعية وقسرية. مصدر المشكلة سبع اقتصادات (الدول الصناعية السبع الكبرى) حيث أنها مسؤولة عن طلاق 70% من غاز ثاني أكسيد الكاربون، فالولايات المتحدة، التي لا يزيد عدد سكانها عن 4% من عدد سكان العالم، تطلق 25% تقريبا من الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري، الصين هي ثاني أكبر مطلق لهذه الغازات، يتلوها الإتحاد الأوروبي، روسيا، اليابان، الهند فالبرازيل، وإذا قيس ذلك بمعدل إطلاق غاز ثاني أكسيد الكربون للفرد الواحد، فإن الولايات المتحدة تطلق 20 طن متري للفرد الواحد.[2]

من المهم للعالم أن توافق الدول الرئيسية المطلقة للغازات المسببة للاحتباس الحراري على طريقة لخفضها، وهذه مشكلة عمل جماعي يتوجب على كل دولة منها أن تتحرك لأن الكثير من منافع خفض الغازات سيهم الجميع. ويشكل بروتوكول كيوتو خطوة مهمة إلى الأمام في طريق معالجة زيادة سخونة الأرض.

3– ايجابيات وفرص العولمة المتاحة للدول العربية

تفرز العولمة مجموعة من الإيجابيات في العديد من المجالات أهمها :

3–1 الجانب السياسي:[3] يرى أنصار العولمة أنها عودة للفلسفة القائمة على فكرة القوة لكل من يمتلك القدرة على الدخول في المنافسة. فالعولمة جعلت الاستثمار السياسي في توازن المصالح بدل من توازن القوى. كما أن

[1] محمود (مصطفى منصور ممدوح)، العولمة، دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، مرجع سابق، ص 106.

[2] البنك الدولي، تقرير العولمة والنمو والفقر، ترجمة عبد الله هشام، ط1، 2003، ص67.

[3] السيد (عاطف)، مرجع سابق، ص 67.

العولمة تدعو إلى الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان، وبما أن العولمة هي إزالة لكل الحواجز الاقتصادية والاجتماعية فإنها تقوي الروابط بين الدول وبين التكتلات الدولية.

3-2 الجانب الاقتصادي:[1] نجد إيجابيات عديدة للعولمة من الجانب الاقتصادي أهمها:

أ)- تعتبر العولمة - حسب أنصارها - البديل الذي يجعل الدول العربية تتخلص من التبادل اللامتكافيء، وذلك من خلال التعرف على القدرات التنافسية في كل دولة حتى تتاح لها فرص الاندماج أو التكامل، وبالتالي الاحتفاظ باليد العاملة وتحسين مستويات الدخول.

ب)- تشجع العولمة على تنمية التعاون الإقليمي، حيث تسمح المنظمة العالمية للتجارة بقيام تكتلات بين الدول المنتمية إلى إقليم جغرافي واحد كاستثناء من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وبالتالي يمكن لدول التكتل أن تتبادل الإعفاءات الجمركية كما تشترط ألاّ تقل الامتيازات الممنوحة للدول الأعضاء في الترتيب الإقليمي من تلك الامتيازات التي التزمت بها الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة.

ج)- تعتبر الشركات متعددة الجنسيات المحرك الرئيسي للعولمة، وهي تستخدم تكنولوجيا عالية تسمح بزيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية وتخفيض التكلفة وبالتالي السعر وبالتالي تعزز من ثروة العالم.

د)- تلغي المنظمة العالمية للتجارة التعريفات الجمركية العالية التي تفرضها الدول النامية على وارداتها والتي كانت تحمي من خلالها اقتصادها الوطني، وبالتالي كانت تشجع الرداءة، وفي ظل المنافسة فالبقاء الأحسن فقط، كما توضح العولمة بجلاء أن الحماية الحقيقية للاقتصاد تكون من خلال رفع تنافسيته وليس من خلال زيادة الرسوم الجمركية أو منع السلع الأجنبية من دخول السوق المحلي وهكذا على الدول النامية أن تحسن من منتجاتها، ويترتب على ذلك فتح أسواق الدول المتقدمة مستقبلا أمام منتجات الدول النامية.

3-3 الجانب الاجتماعي:[2] تعبر العولمة عن ذلك الارتباط المتبادل بين شعوب العالم، وبالتالي فإنها تخلق إطارًا توافقيا يعمق الإحساس أن العولمة واقع حياة يجب علينا أن نعيشها بكل جوانبها على أساس حتمية مستجداتها ومتغيراتها، وهكذا ينشأ المجتمع الحضاري الذي يحقق فكرة الإنسان العالمي بما له من حقوق وما عليه من واجبات، بالإضافة إلى تشكيل المجتمع الكوني العالمي من خلال القيم والعادات والتقاليد المعولمة التي تخص إنشاء قضايا إنسانية مشتركة.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 68-71.

[2] نفس المرجع السابق، ص 71.

تغيرت نظرة المجتمعات والأفراد لعامل الزمن وقيمة الوقت في ظل العولمة حيث أصبح الزمن أو الوقت موردا من موارد الحياة وله استخدامات عديدة، كما أن العولمة تزيد من تواصل الأفراد من خلال تنمية الإحساس بالارتباط المتبادل بين جميع البشر في الأماكن كلّها، وبالتالي تتقلص الاختلافات بينهم.

3-4 الفرص التي تتيحها العولمة للدول العربية: تتيح العولمة مجموعة من الفرص يمكن للدول النامية ومنها العربية استغلالها، وأهم هذه الفرص تتمثل في:

أ) إيجاد مجموعة عريضة من السلع التجارية التي ترضي مختلف الأذواق.

ب) الاستفادة من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية نحو الداخل وذلك بتوفير مناخ استثماري ملائم واستقرار اقتصادي كلي.

ج) تحسين إمكانية الحصول على التكنولوجيا وذلك بالدخول في شراكة مع المؤسسات الأجنبية.

د) اتجاه أعداد كبيرة من الدول النامية نحو إصلاحات اقتصادية جعلها فاعلة ومستفيدة من العولمة، إذ أن هذه الإصلاحات تسهم في العولمة وتوسع في نفس الوقت الفرص أمام الدول النامية للمشاركة في منافعها.[1]

ه) إذا تفحصنا ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات، لوجدناها تولد مجموعة من المنافع مثل نقل التكنولوجيا التي من شأنها توسيع الطاقات الاقتصادية للدول النامية مما يؤدي إلى زيادة معدلات نموها.[2]

و) قدمت مؤسسات التمويل الدولي التمويل اللازم لإقامة قدر كبير من مشروعات البناء التحتي وبالتالي وفرت الأساس الذي يمكن أن يحفز على إقامة المؤسسات الإنتاجية ونموها وتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد.

3-5 شروط الاستفادة من فرص العولمة: يمكن للدول النامية أن تستفيد من فرص العولمة، إلاّ أن ذلك مرهون بالاهتمام بالقضايا التالية:[3]

أ)- إعطاء أهمية للمعلومات حيث تطورت تكنولوجيا المعلومات وطرائق استغلالها بشكل كبير جدًا، وذلك ما يظهر من خلال تزايد عدد مستخدمي الانترنيت، وتطور الإعلان والاتصال عن طريقها.

ب)- توجيه البحث العلمي نحو الاستشراف والتنبؤ بما يؤدي إلى إيجاد آليات لتفادي الأزمات، والتقليل من آثارها عند الحدوث.

---

[1] بن ناصر (عيسى)، انعكاسات العولمة على اقتصاديات الدول العربية، ملتقى العولمة وانعكاساتها على الدول العربية، مرجع سابق، ص 416.

[2] عماري (عمار)، بعض انعكاسات العولمة على اقتصاديات العالم العربي، ملتقى العولمة وانعكاساتها على الدول العربية، مرجع سابق، ص 371.

[3] قدي (عبد المجيد)، "العولمة وتجلياتها، الواقع والفرص أمام دول العالم الثالث"، **مجلة النائب**، المجلس الشعبي الوطني الجزائري، العدد 1، سنة 2003، ص 79.

ج)- محاربة الفقر والتخفيف من حدته بضمان حد أدنى لمعيشة الأفراد.

د)- وضع سياسات تساعد على الحد من البطالة.

ه)- دعم التعاون والاندماج بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص للاستفادة من مزايا الحجم الكبير وتكوين كيانات قادرة على المنافسة.

وحتى تتمكن الدول العربية من تحقيق الشروط السابقة عليها أن تقوم بالإصلاحات التالية.[1]

أ) إقامة نظام مالي وضريبي يتمتع بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية حتى تضمن الدولة الموارد اللازمة للقيام بواجباتها.

ب) إقامة نظام معلوماتي وطني ذي مصداقية لضمان انسياب المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات في الوقت الملائم والقيام بدور المراقبة والضبط.

ج) إقامة نظام عدالة فعال، يتصدى للانحرافات والمخالفات ويعمل على تصحيح التشوهات بما يضمن سرعة الفصل في القضايا بأقل التكاليف، ودون انحياز لأي طرف ولو كان ذلك الأجهزة الحكومية.

د) إقامة نظام ضبط يتمكن من مراقبة الأسواق ويضمن الأداء الكفء والحر لآلية السعر وفق قوى السوق.

4 سلبيات وتهديدات العولمة

وفرت العولمة بعض الفرص والجوانب الإيجابية بسبب درجة الانفتاح عمومًا إلاّ أنها تثير الكثير من الجوانب السلبية التي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

4-1 الجانب السياسي: تمارس المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية دورًا مهما في الحياة السياسية على حساب الأحزاب. وقد تستغل بعض القوى الكبرى العولمة لتسيطر على الدول التي تجد فيها مصالحها من خلال الحملات الانتخابية ترشيحا ودعما ماليا ودعاية من خلال وسائل الإعلام.

هذه المنظمات الجمعيات ليست المصدر الوحيد لتقييد دور الدولة، بل يزيد نفوذ رجال الأعمال في التأثير في سياسات الحكومة وقراراتها، كما أن الشركات متعددة الجنسيات كان لها دائما دور في الدول التي تنشط فيها بكثرة، وسوف يزداد هذا الدور مع التوسع في ظاهرة العولمة.[2]

[1] كنعان(طاهر حمدي)، دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة، صندوق النقد الدولي ، أبو ظبي، 1997 ص 22.

[2] شعبان (محمد)، الطريق الثالث... النموذج البديل، جريدة الأهرام، 12 مارس 1999م، ص 10.

تتآكل في ظل العولمة سيادة الدول خاصة الصغيرة والفقيرة منها حول مسائل كانت تقليديا من الاختصاص المطلق للدولة باعتبارها من الشؤون الداخلية، وأدى هذا الاتجاه إلى إعطاء المنظمات الدولية (بعض منظمات الأمم المتحدة) الحق في التدخل في شؤون كانت تعتبرها الدولة من شؤونها الداخلية بل وتولت بعض الدول القوية مهمة التنفيذ نيابة عن الأمم المتحدة في أحوال معينة، كالتدخل لدى الدول لتسليم ما يسمى بمجرمي الحرب، قصف العراق وليبيا دون تفويض من مجلس الأمن وذلك بحجة محاربة الإرهاب، والحفاظ على الأمن الجماعي للمجموعة الدولية.

إن التطور السريع في الأسلحة الحربية خصوصا الأسلحة الجوية أنهى سيطرة الدولة على إقليمها، حيث أصبح بإمكان السلاح الجوي لدولة ما أن يضرب مدنا وقرى دولة من دولة أخرى مهما كانت الحماية الموجودة على الحدود الإقليمية، منهيا بذلك وظيفة الحدود الأمنية، وقد اكتملت عملية إنهاء وظيفة الدولة الأمنية باختراع الصواريخ ذات الرؤوس النووية.[1]

2-4 الجانب الاقتصادي: تتمثل هذه السلبيات في العناصر التالية:

أ) تركز النشاط الاقتصادي والثروة العالمية في الشركات متعددة الجنسيات التي تسيطر على السوق العالمية، وتتولى التوجيه والقيادة في العالم، وتتحكم في الإدارة الاقتصادية وتتراكم أرباحها على حساب الدول النامية.

ب) تفتح في إطار العولمة أسواق الدول النامية أمام المنتجات الأجنبية مما يسمح لها بالقضاء على القاعدة الصناعية لهذه الدول من خلال المنافسة الشرسة، وتصبح الدول النامية مجرد حظيرة لاستهلاك السلع الأجنبية.

ج) تتسع الهوة بين الفقراء والأغنياء يومًا بعد يوم، حيث يزيد في ظل العولمة الغني غنا والفقير فقرا.

3-4 الجانب الاجتماعي:[2] في إطار العولمة تجد الدولة نفسها مضطرة إلى تقليص برامج الرعاية الاجتماعية وخاصة دعم غير القادرين وإلغاء التأمين على الطبقة الدنيا والأفراد الأكثر تعرضا للمخاطر مما يؤدي إلى خلل في النسيج الاجتماعي.

---

[1] جوهري (شكيب)، ممدوح (عبد الرزاق)، "سيادة الدول في ظل العولمة"، في مجلة النائب،العدد1، شتاء 2003، ص 93.

[2] السيد (عاطف)، العولمة في ميزان الفكر، مرجع سابق، ص 78.

نلاحظ في عصر العولمة ظهور ما يسمى بعصابات الجرائم المنظمة وامتداداتها العالمية، وكذا نمو ظاهرة الإرهاب التي أصبحت تتصف بالعالمية، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي أظهرت للعالم أن هذه الظاهرة عالمية، ولا يمكن لأي دولة أن تكون في منأى عنها.

كذلك تعمل العولمة على محو الهوية والشخصية الوطنية وإعادة تشكيلها في قالب هوية وشخصية عالمية يفقد فيها الفرد جذوره ويتخلى عن ولائه وانتمائه، وهذا ما يتعارض مع العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية في الدول العربية.

5) مؤشرات العولمة وموقع الدول العربية منها

5-1 مؤشر العولمة 2005: يصدر مؤشر العولمة منذ عام 2001 عن مجلة السياسة الخارجية Foreign Affairs الأمريكية ومجموعة *A .T.Kearney العالمية، ويعنى بقياس قدرة الدول على الاندماج في الاقتصاد العالمي،غطى المؤشر لسنة 2005 أربع دول عربية من أصل 62 دولة غطاها المؤشر وهو العدد ذاته لعام 2004، وتمثل هذه الدول ما نسبته 96 % من الناتج المحلي الإجمالي في العالم و85 % من سكان العالم.[1]

أ)-مكونات المؤشر:[2] يتضمن مؤشر العولمة 12 متغيرا تتوزع إلى أربع عناصر أساسية:

- درجة الاندماج الاقتصادي (التجارة، الاستثمار الأجنبي المباشر)
- المشاركة السياسية (عضوية المنظمات الدولية ، بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ، الدخول في اتفاقيات متعددة الأطراف ،التحويلات الحكومية)
- درجة التقدم التكنولوجي في مكونات الاقتصاد الجديد (عدد مستخدمي الانترنيت، عدد مضيفي الانترنيت، وعدد أجهزة الخوادم الأمنية)
- التواصل مع العالم (حركة السفر والسياحة الدولية، استخدام الهاتف دوليا، تحويلات العمالة)

ب)- وضع الدول العربية في المؤشر**: يوضح الجدول الموالي وضع الدول العربية في مؤشر العولمة منذ صدوره عام 2001

---

* مجموعة (A.T.Kearney) هي إحدى أكبر الشركات في الاستشارات الإدارية.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار 2005، ص68.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة فصلية، العدد2، 2005 ص19.

الجدول رقم(1): وضع الدول العربية في مؤشر العولمة

الترتيب العربي في 2005	الدول	الترتيب العالمي				
		2005	2004	2003	2002	2001
1	تونس	37	35	39	36	28
2	المغرب	40	47	29	46	42
3	السعودية	45	41	61	37	-
4	مصر	59	60	46	45	36

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة فصلية،العدد2، 2005 ص19.

نلاحظ من الجدول السابق أن تونس تصدرت مؤشر العولمة لسنة 2005 عربيا ورتبت رقم 37 عالميا متراجعة عن ترتيب 35 عام 2004، تلتها المغرب بترتيب 40 عام 2005 مقارنة مع الترتيب 47 عام 2004، ثم السعودية التي تراجع ترتيبها من 41 عام 2004 إلى 45 عام 2005، وفي المرتبة الأخيرة عربيا مصر التي حسنت من ترتيبها من 60 عام 2004 إلى 59 عام 2005.

2-5 مؤشر كوف (KOF) للعولمة:[1] صدر عن معهد كوف السويسري المتخصص بدراسات الدورة الاقتصادية مؤشر يعنى بقياس العولمة من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية: اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ويستند المؤشر في كل مرة إلى سلسلة من البيانات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة بأكثر من ثلاثين سنة ماضية، وقد تصدرت المؤشر الدول الصناعية المتقدمة.

أ)- **مكونات المؤشر:** تم احتساب المؤشر الكلي للعولمة من خلال ثلاثة مؤشرات فرعية تقيس الأبعاد الثلاثة للعولمة (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية)، وتتكون من العناصر التالية:

- **المؤشر الفرعي للعولمة الاقتصادية:** وزنه النسبي 34 %، ويتكون من 8 عناصر وهي:
  - حصة التجارة للناتج المحلي الإجمالي.
  - حصة الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي.

** لمزيد من التفاصيل عن المؤشر ووضع دول العالم فيه، أنظر: www.atkearney.com

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة فصلية ،العدد2، 2006، ص ص16-17.

- حصة الاستثمار المحفظي بالناتج المحلي الإجمالي.
- دخول الرعايا الأجانب.
- عوائق على الواردات.
- معدل التعريفة الجمركية.
- نسبة الضرائب على التجارة الدولية للإيرادات الجارية.
- قيود على الحساب الرأسمالي.

– **المؤشر الفرعي للعولمة الاجتماعية**: وزنه النسبي37 %، ويتكون من 11 عنصرا وهي:

- حجم المكالمات مع الخارج.
- نسبة التحويلات للناتج المحلي الإجمالي.
- الحصة من السياحة الدولية.
- كلفة المكالمات الهاتفية للولايات المتحدة الأمريكية.
- نسبة الأجانب من إجمالي السكان.
- عدد خطوط الهاتف الثابت.
- عدد مزودي خدمة الانترنيت.
- عدد مشتركي خدمة الكيبل.
- عدد الصحف اليومية.
- نسبة الاستماع للإذاعة.

– **المؤشر الفرعي للعولمة السياسية**: وزنه النسبي 28 %، ويتكون من ثلاثة عناصر هي:

- عدد السفارات في الدولة.
- عضوية المنظمات الدولية.
- المشاركة في بعثات مجلس الأمن الدولي.

ب)– وضع الدول العربية في المؤشر: يختلف ترتيب الدول العربية في مؤشر كوف من سنة إلى أخرى، وذلك ما يوضحه الجدول رقم(2) الموالي:

الجدول رقم(2): وضع الدول العربية في مؤشرات كوف للعولمة

الدولة	2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012	
	الرتبة	الرصيد %	الرتبة	الرصيد %	الرتبة	الرصيد %	الرتبة	الرصيد %	الرتبة	الرصيد	الرتبة	الرصيد %	الرتبة	الرصيد %
لبنان	-	-	-		-		29	78.96	52	65.86	56	65.12	56	64.11
الأردن	38	27.8	39	64.74	38	65.94	36	75.51	36	71.74	38	73.20	40	70.48
البحرين	34	30.3	53	60.93	54	57.66	41	72.89	41	69.37	42	69.67	42	68.83
الإمارات	21	36.9	30	70.39	35	69.07	48	69.26	64	62.43	40	70.99	33	75.69
الكويت	32	30.3	43	63.51	40	65.49	52	68.02	47	67.79	57	64.90	39	71.42
قطر	-	-	-	-	-	-	60	65.51	43	68.87	43	69.57	49	66.53
تونس	82	19.8	73	51.81	70	53.49	64	65.12	66	62.13	64	62.19	72	59.52
عمان	61	23.0	76	51.67	69	53.57	71	63.30	76	60.28	66	61.97	63	61.80
السعودية	123	-	68	53.69	122	-	75	62.87	74	60.64	71	61.02	61	62.34
المغرب	90	18.7	70	52.93	61	65.35	77	62.64	72	60.85	67	61.70	66	60.99
مصر	45	26.3	64	54.18	64	55.15	78	62.20	68	61.33	75	59.91	75	59.35
الجزائر	83	19.7	94	45.50	94	45.65	112	54.75	120	48.20	104	52.69	95	54.88
سوريا	99	16.7	109	39.09	106	38.46	124	50.58	122	47.93	141	44.59	147	42.78

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،النشرة الفصلية ،العدد1، 2006 ص17، وقوائم ترتيب الدول في مؤشر كوف المتوفرة على الرابط: http ://globalization.kof.ethz.ch/

غطى مؤشر كوف للعولمة 123 دولة منها 11 دولة عربية في سنة 2006، تصدرت الإمارات هذا المؤشر على صعيد الدول العربية واحتلت المرتبة 21 عالميا، تلتها الكويت في المرتبة 32 عالميا ثم البحرين في المرتبة 34، فيما حلت السعودية في الترتيب 123 عالميا لعدم توفر البيانات الكافية عنها، ونلاحظ أن جميع الدول العربية لم تحقق عتبة 50% في أرصدتها الخاصة بمؤشر العولمة، وبالتالي يمكن القول أن العولمة كانت ضعيفة الانتشار في الدول العربية في سنة 2006.

وغطى المؤشر122 دولة منها 11 دولة عربية في عامي 2007 و2008، وحافظت الإمارات على صدارتها على صعيد الدول العربية، لكن احتلت المرتبة 30 و35 عالميا على التوالي، في حين تراجعت كل من الكويت والبحرين إلى المرتبة الثالثة والرابعة عربيا على التوالي، فيما احتلت الأردن المرتبة الثانية عربيا والمرتبة 39 عالميا في 2007 ثم المرتبة 38 في 2008.

تجاوزت أرصدة كل الدول العربية التي غطاها المؤشر في 2007 و2008 عتبة 50% ما عدا الجزائر وسوريا، وبالتالي نستنتج أن الدول العربية بدأت الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ابتدآ من 2009 أصبح مؤشر كوف يغطي كل الدول العربية إلا في حالات عدم توفر البيانات، وكان مجموع الدول التي يغطيها المؤشر على المستوى العالمي 208 دولة. ونلاحظ أن الجزائر وسوريا حققتا رصيد يفوق 50% في 2009، إلا أنهما سرعان ما عادتا إلى تحت العتبة بسبب الأوضاع التي عاشتها في ربيع 2010، وفي 2011 و2012 استقرت الأوضاع الجزائر واستعادت رصيدها الذي يفوق العتبة، وكانت في 2012 أكثر اندماجا، حيث حققت رصيد 54.88% مقارنة بـــ 52.69 % في 2011. أما سوريا فبقي رصيدها يتناقص باستمرار منذ ذلك الحين بسبب الأوضاع السياسية التي ما زالت تعيشها.

الخاتمة:

فرضت العولمة نفسها على الساحة الدولية ثم على الساحة العربية، وأفرزت العديد من الآثار الوخيمة على الدول العربية في المجالات المختلفة. فقد فرضت عليها تحديات يجب مواجهتها بسرعة وفعالية لكي تلحق بركب الدول المتقدمة، وذلك لن يتأتى إلا بالحكمة التي تقتضي التكيف مع العولمة بتعظيم إيجابياتها وتجنب سلبياتها.

وهكذا يقع على عاتق الدول العربية مسؤوليات كبيرة في ظل العولمة الاقتصادية، حيث تسلب هذه الأخيرة من الدولة القومية وظائف كانت تعد تقليديا من الوظائف الأساسية للدولة، وتكلفها بمهام جديدة تتمثل في توجيه ودفع جهود التنمية الشاملة التي تعتمد على التقنية الحديثة واقتصاد السوق من خلال تنفيذ مشروعات

إنتاجية كبيرة، مع تبني سياسات رشيدة تتوخى المواءمة بين المتغيرات الإقليمية والدولية من جهة والمصالح الوطنية والقومية من جهة أخرى.

قائمة المراجع:

1- أبو قحف (عبد السلام)، العولمة، طفل الخطيئة لثورة المعلومات والاتصالات، التنوير الزائف، ورقة مقدمة في ملتقى العولمة وانعكاساتها على الدول العربية، المركز الجامعي سكيكدة، 2001/05/14/13.

2- بركان(زهية)، "العولمة والاستثمار الأجنبي المباشر، حالة الجزائر"، في مجلة آفاق اقتصادية، العدد2، جوان 2003،

3- بلقزيز(عبد الإله)، "العولمة والهوية الثقافية"، المستقبل العربي، العدد 229، مارس 1998، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

4- بن ناصر (عيسى)، انعكاسات العولمة على اقتصاديات الدول العربية، ملتقى العولمة وانعكاساتها على الدول العربية، المركز الجامعي سكيكدة، 2001/05/14/13.

5- البنك الدولي، تقرير العولمة والنمو والفقر، ترجمة عبد الله هشام، ط1، 2003.

6- الجابري (محمد عابد)، "العولمة والهوية الثقافية"، في المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 228، فيفري 1998.

7- الجابري (محمد عابد)، قضايا في الفكر الاقتصادي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.

8- الجنحاني (الحبيب)،" ظاهرة العولمة، الواقع والآفاق"، في عالم الفكر، الكويت ، أكتوبر1999.

9- جوهري (شكيب)، ممدوح (عبد الرزاق)، "سيادة الدول في ظل العولمة"، في مجلة النائب،العدد1، شتاء 2003.

10- حجاج (قاسم)، العالمية والعولمة، جمعية التراث، غرداية، الجزائر، 2003.

11- الخضيري (محسن أحمد)، العولمة الاجتياحية، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2001.

12- الخضيري (محسن أحمد)، العولمة، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2000.

13- الرشيدي أحمد، التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية (سلسلة بحوث سياسية) عدد85، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1994.

14- سليم (جيهان)، "عولمة الثقافة وإستراتيجية التعامل معها في ظل العولمة"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 293، جويلية 2003.

15- السيد (عاطف)، العولمة في ميزان الفكر، مطبعة الانتصار، الإسكندرية، سنة 2001.

16- شعبان (محمد)، الطريق الثالث... النموذج البديل، جريدة الأهرام، 12 مارس 1999م.

17- صالح (ماجدة)، الآثار الإعلامية والثقافية للعولمة على دول المنطقة العربية وإمكانية مواجهتها، مؤتمر العولمة والعالم العربي- مركز دراسات وبحوث الدول النامية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ماي 2000.

18- صيام (وليد زكريا)، فرض نجاح المؤسسات الصغيرة في ظل العولمة، ورقة مقدمة في ملتقى العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية المركز الجامعي سكيكدة، 2001/05/14/13.

19- عماري (عمار)، بعض انعكاسات العولمة على اقتصاديات العالم العربي، ملتقى العولمة وانعكاساتها على الدول العربية المركز الجامعي سكيكدة، 2001/05/14/13.

20- قدي (عبد المجيد)، "العولمة وتجلياتها، الواقع والفرص أمام دول العالم الثالث"، **مجلة النائب**، المجلس الشعبي الوطني الجزائري، العدد 1، سنة 2003.

21- كنعان(طاهر حمدي)، دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة، صندوق النقد الدولي ، أبو ظبي، 1997.

22- محمود (مصطفى منصور ممدوح)، «الأبعاد السياسية والاقتصادية للعولمة»، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد 2، المجلد 38، سبتمبر 2001.

23- محمود (مصطفى منصور ممدوح)، العولمة، دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.

24- مورود (فيليب يفارج)، العولمة (سلسلة ماذا أعرف)، موسوعة العلوم للشباب، الأهرام، القاهرة، 2000.

25- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار 2005.

26- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة فصلية ،العدد2، 2006.

27- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة فصلية، العدد2، 2005.

28- موقع معهد كوف http://globalization.kof.ethz.ch/ 2012/12/12.

29- هيجوت (ريتشارد)، العولمة والإقليمية، اتجاهان جديدان في السياسة العالمية، سلسلة محاضرات الإمارات، رقم 25، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي1998.